انتخابات مجلس النواب العراقي

صحيفة الوقائع 6

حصة المرأة

ما هو الإطار القانوني لمشاركة المرأة في انتخابات العراق؟

يتم تعزيز المشاركة السياسية للمرأة في الانتخابات العراقية والمساواة بين الجنسين من خلال الالتزامات الدولية والأحكام القانونية المحلية. و كدولة عضو في الاتفاقية الدولية للحقوق المدنية والسياسية واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، فإن العراق ملزم بضمان المشاركة في الحياة العامة دون تمييز على أساس الجنس. علاوة على ذلك ، التزم العراق بتحقيق الهدف 5 من أهداف التنمية المستدامة بشأن "المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات" ، والذي يهدف إلى "ضمان المشاركة الكاملة والفعالة للمرأة وتكافؤ الفرص للقيادة على جميع مستويات صنع القرار في المجالات السياسية والاقتصادية. والحياة العامة ".

يحظر دستور العراق التمييز على أساس المساواة بين الجنسين ويضمن حق المرأة في المشاركة في الشؤون العامة والتمتع بالحقوق السياسية ، بما في ذلك الحق في التصويت والانتخاب والترشح للمناصب. كما يحدد الدستور الحد الأدنى من حصة المرأة في مجلس النواب العراقي.

ما هي حصة المرأة؟

هو تخصيص لعدد أو نسبة معينة من مقاعد للنساء في البرلمان أو اللجنة أو الحكومة.

لماذا هناك حاجة إلى حصة المرأة؟

لا تزال مشاركة المرأة في الحكومة أو البرلمانات على مستوى السياسات منخفضة بشكل عام ، وهناك حاجة ملحة لتحقيق التوازن بين النساء والرجال الذين يشغلون مناصب منتخبة علنًا. حصة المرأة هي إجراء خاص مؤقت بتكليف من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة بهدف تسريع المساواة الفعلية والتقدم نحو المساواة العظمى في التمثيل بين الجنسين.

ما هي حصة المرأة في انتخابات مجلس النواب؟

وفقًا لدستور العراق وقانون الانتخابات ، يجب ألا يقل تمثيل المرأة في مجلس النواب عن 25٪ من إجمالي عدد أعضاء مجلس النواب. يتعين على الأحزاب السياسية أن تتكون من مرشحات بنسبة 25٪ على الأقل من قوائم مرشحيها.

ما هو الحد الأدنى من النساء اللواتي يجب انتخابهن في مجلس النواب؟

يجب تخصيص مقعد واحد على الأقل للمرشحة في كل دائرة انتخابية. يجب أن يكون هناك ما لا يقل عن 83 مقعداً للنساء من إجمالي 329 مقعداً ، وهذا يمثل 25.2٪ من مجموع المقاعد.

هل يمكن للمرأة أن تشغل أكثر من 83 مقعداً (أكثر من 25٪ من المقاعد)؟

نعم. تنص أنظمة الدستور وقانون الانتخابات والمفوضية العليا المستقلة للانتخابات على حصة دنيا تبلغ 83 مقعدًا للمرأة في مجلس النواب. ومع ذلك ، فإنه يسمح أيضًا بتخصيص المزيد من المقاعد للنساء ، إذا تم انتخابهن.

كيف يتم تخصيص المقاعد لضمان حصة المرأة؟

أولا ، يتم تخصيص مقاعد الدوائر الانتخابية للمرشحين الحاصلين على أعلى الأصوات بغض النظر عن جنسهم. إذا تحققت الحصة النسائية في الدائرة حسب نتائج الانتخابات فلن تكون هناك عملية استبدال. في حالة عدم فوز المرأة بأي مقعد في الدائرة يتم استبدال المرشح الفائز بالمقعد الأخير بالدائرة بالمرشحة الحاصلة على أعلى الأصوات بين المرشحات في نفس الدائرة.

كيف يتم ضمان حصة المرأة على مستوى المحافظة والدائرة؟

على سبيل المثال ، إذا كانت محافظة ما بها دائرتان (واحدة بها 4 مقاعد والأخرى بثلاثة مقاعد) ، فإن قوانين المفوضية العليا المستقلة للانتخابات تضمن أن كل دائرة انتخابية تنتخب امرأة واحدة على الأقل. ومع ذلك ، فهي لا تمنع النساء من الفوز بجميع المقاعد في تلك الدائرة.

السيناريو الأول: في الدائرة الأولى ، إذا كان المرشحون الحاصلون على أعلى أربعة مقاعد من النساء ، فسيحصلون جميعًا على مقاعد. (يجوز لأي دائرة انتخابية انتخاب جميع النساء ، مما سيؤثر على العدد الإجمالي للنساء في مجلس النواب).

السيناريو الثاني: إذا انتخبت الدائرة الأولى 4 سيدات ولم تنتخب الدائرة الثانية أي امرأة ، فإن قوانين المفوضية العليا المستقلة للانتخابات تضمن استبدال المرشح الفائز الأخير من الدائرة الثانية بالمرشحة التي حصلت على أعلى الأصوات بين المرشحات داخل الدائرة الثانية.

وهكذا ، على الرغم من أن الدائرة الأولى انتخبت 4 سيدات بالفعل ، وعدد المرشحات المنتخبات يتجاوز الحصة على مستوى المحافظة ، فإن المرشحة في الدائرة الثانية ستستمر في الحصول على مقعد - لأن الحصة لم تتحقق في مستوى الدائرة. في هذا الوضع الافتراضي ، سيتم التأكد الآن من انتخاب 5 نساء من المحافظة التي يبلغ مجموع مقاعدها 7 مقاعد.

السيناريو الثالث: في الدائرة الثانية ذات الثلاثة مقاعد ، إذا فازت مرشحة بمقعد (بغض النظر عما إذا كانت في المركز الأول أو الثاني أو الثالث) ، فلن تكون هناك عملية استبدال. وبذلك يتم توزيع مقاعد المرشحين الفائزين.